

وضبط سببا كما فيهم بعضهم في معنى اللاتين حتى يحتم تأويله خلافا
 من لغوييننا من الذين من جهة انه ان تعبيره غلة مستقلة في مرزج الصخر
هتند حتى نعرفه لانه لم يوجد فيه واخذ من شرط التجم **و ربت** يعني
 من فذ من جهة لانه ان يد على لانه في هذا الشرط العسر كل واجد فيها
 في التجم لانها على ليدل **و تفر** كذلك لانه وان لم يرد على اشكته في
 بعته فله فانه مشتمل الا في شرط **و حون** لان مرزج التجم على ما
د كناه قوله فان **سني** **به من** **كر** **شرط** **الزيادة** يعني فان سني بالموت
 المعنوي لان الكلة في القبول والاشارة في المعنوي الزيادة اذا
 سمي به من شرط الزيادة باعتبار وجوده وان لم يكن في المعنوي المذكور فلم
 يولد اجتناب اللط فاغتر الزيادة على اشكته لانه وفيه بتا في التانيب
 فكان في ذلك ولم يعين ما دون ذلك ليعتق المعنى في صوت ما
 سئل بالتساوي ليدل على ذلك لصنعهم من انما يفتخرون
 وعرفنا يعرفون بيقول على الحرف الذي يثبت سباب التنا في عينه
 الابدان لم يعين في قديم ادلا في نعيم مقام الساء والمعنى في ذلك
 اعتبار ما نعيمهم **ثم قال** **المعروفه شرطها ان تكون** **عليها** لان لينة
 العتار في امنا متبقة كالمصبرات و اشتمل الاشارة في الموضوعات فلا
 دخول لها في هذا الباب ولمما معرفة باللام ان مضافة في ذلك وان
 كانت معرفة حكما حكم المنصرف على سببا في جهة وهذا
 انما يكون اذ لم يجعل تعريف باب التامح اصله لم يفتقد به ايضا
 في التامح

ان سني كما يعرف
 في المثال وان يعرف
 في سبب من سني
 الكبر مع في صوت
 صفة وهو العليل
 يعرف لان سني
 المعنوي لا العليل
 في كتابه في
 في التامح في
 في التامح في
 في التامح في

فادع المرزج
 وذلك ان يكون
 وصوت كالمعروف
 اذا اشغ العوز
 العوز اصبحت
 صوت ومن قال
 المرزج لان
 في التامح

فانما